نشاطات

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

"النظام المركزي لإدارة بيانات الهجرة للمؤسّسات الوطنيّة" مقاربة متكاملة لتعزيز الشفافيّة واحترام حقوق الإنسان

في المديرية العامة للأمن العام، ورش عمل لا تهدأ تحمل عنوان مواكبة العصر وتحدياته، والسعي إلى تحقيق مشاريع متطورة تخدم مهمات المديرية المتعددة. ليس غريبا على جميع ضباط الامن العام وعسكرييه، التحلي بهذه المواظبة من خلال الانخراط في دورات تدريبية. وهكذا، تكون المديرية سباقة في اعتماد التطور، ومتابعة ملفات اساسية ومهمة

في هذا الاطار، يأتي مشروع "النظام المركزي لادارة بيانات الهجرة للمؤسسات الوطنية في لبنان"، الذي تعمل عليه المديرية، وهو ممول من وزارة الخارجية الدانماركية ويقوم بتنفيذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. كما يعتبر هذا المشروع حاجة مهمة في موضوع جمع بيانات الهجرة وتحليلها وتبادلها.

"الامن العام" التقت رئيس دائرة الاحصاء والتحليل في مكتب التخطيط والتطوير في المديرية العامة للأمن العام الرائد بهاء عبود، واطلعت منه على تفاصيل المشروع ومراحله والهدف منه.

■ بداية، ما هو مشروع "النظام المركزي لادارة بيانات الهجرة للمؤسسات الوطنية في لبنان"، وما الحاجة التي أدت إلى اطلاقه؟

□ المشروع مبادرة تهدف الى تطوير نظام مركزي لادارة بيانات الهجرة، بما يعزز قدرة المؤسسات اللبنانية على ادارة هذه البيانات بطريقة اكثر فاعلية، ويدعم التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية. الجهة الداعمة له هي وزارة الخارجية الدانماركية، في حين أن المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) هو الجهة المنفذة. تنبع اهميته من الحاجة الى مقاربة اكثر تكاملا لادارة بيانات الهجرة، بما يتيح تحسين جمع البيانات وتحليلها وتبادلها، ويساعد في بناء سياسات تستند الى معلومات ومعطيات موثوقة. كذلك يركز المشروع على أن تكون ادارة البيانات قائمة على احترام حقوق الانسان وحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، وعلى تعزيز ممارسات شفافة ومسؤولة تتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية والالتزامات الدولية للبنان.

رئيس دائرة الاحصاء والتحليل في مكتب التخطيط والتطوير الرائد بهاء عبود.

> **المشروع المركزي لادارة بيانات الهجرة يعزز قدرة المؤسسات ويتيح حماية الفئات الاكثر عرضة للمخاطر**

■ ما هي الاهداف الاساسية التي يسعى المشروع إلى تحقيقها؟

□ تتمثل الاهداف الرئيسية في تعزيز قدرات المؤسسات اللبنانية على ادارة بيانات الهجرة بفاعلية، وتحسين آليات التنسيق بين الجهات الحكومية الاساسية بما يؤدي الى مقاربة اكثر تكاملا في حوكمة الهجرة. كذلك يسعى المشروع إلى تحسين اجراءات جمع البيانات وتحليلها وتبادلها بما يدعم وضع السياسات على اساس الادلة، اعداد مواد تدريبية تتناول الحوكمة القائمة على الحقوق، وحماية البيانات والمعايير الدولية. من الأهداف المهمة أيضا، ترسيخ ممارسات شفافة ومسؤولة في ادارة البيانات، بما ينسجم مع الاستراتيجيات الوطنية اللبنانية والالتزامات الدولية.

■ كيف جرى تنفيذ المشروع حتى الآن، وما هي ابرز المراحل التي انجزت؟

□ يجري تنفيذ المشروع ضمن مسار متدرج يشمل جوانب قانونية وتقنية ومؤسساتية وتدريبية. من أبرز ما تحقق حتى الآن استمرار العمل على المسار القانوني المتعلق بتبادل البيانات بين الوزارات والاجهزة الامنية، انجاز التقييم التقني للبنية التحتية المطلوبة لاستضافة الحل، استكمال تقييم البيانات في المديرية العامة للأمن العام. كما جرى تأمين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات وتراخيص النسخ الاحتياطي الخاصة بالأمن العام، وتنفيذ اربع دورات تدريبية تقنية معتمدة.

■ ما أهمية تقييم البيانات والبنية التحتية في هذه المرحلة من المشروع؟

□ يشكل تقييم البيانات والبنية التحتية، خطوة اساسية للتحضير للانتقال الى نظام مركزي قابل للتطبيق والاستدامة. فقبل انشاء النظام وتشغيله، لا بد من معرفة واقع البيانات الموجودة، ومدى توافرها وجودتها، وتحديد الاحتياجات التقنية اللازمة لاستضافة الحل. من هنا جاءت عملية تقييم البيانات في الأمن العام، الى جانب التقييم التقني للبنية التحتية. في المرحلة المقبلة، سيتضمن العمل اجراء ازالة الازدواجية في البيانات وتوحيد معاييرها، بما يهيىء لاستخدامها ضمن النظام المركزي. هذه الخطوات التحضيرية ضرورية لضمان أن يكون النظام مبنيا على بيانات منظمة وقابلة للاستخدام، وأن تتوافر البيئة التقنية والمؤسساتية اللازمة لاستدامته.

■ في ظل الظروف الامنية المتغيرة، ما أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ المشروع؟

□ من ابرز التحديات تأثير الديناميات الأمنية الاقليمية والمحلية في سير التنفيذ والتكاليف، إذ فرض تطور الوضع الأمني اعطاء الاولوية للمسائل الأمنية، الأمر الذي انعكس على الجداول الزمنية وعلى توافر الجهات المعنية للمشاركة في بعض الانشطة. كما برزت مسألة الاطار القانوني الناظم لتبادل البيانات، اضافة إلى تحديات مرتبطة بتوافر البيانات الموجودة وجودتها، والحاجة الى ضمان الملكية المؤسساتية الطويلة الامد واستدامة النظام. للحد من اثر هذه التحديات، جرى اعتماد قدر أكبر من المرونة في التخطيط والتنفيذ، والاستفادة من العمل من بعد، ومن التقييمات المعلوماتية والتخطيط التقني، إضافة إلى استمرار التنسيق والمتابعة مع الجهات الوطنية المعنية.

■ ما هي الخطوات العملية المقبلة التي ستسمح بالانتقال من مرحلة التحضير الى مرحلة التشغيل؟

□ تتضمن الانشطة المقبلة اجراء عملية ازالة الازدواجية في البيانات وتوحيد معاييرها في المديرية العامة للأمن العام، وتجهيز المساحة المخصصة في المديرية للبدء في اعداد النظام المركزي. كذلك سيتم، بالتنسيق مع لجنة الأمن العام، تحديد القدرات التقنية المطلوبة واحتياجات الموارد البشرية، ووضع الهيكلية. من المقرر أيضا، تقديم تدريبات تقنية متخصصة ومتكيفة مع الاحتياجات، وانشاء لجان رسمية للتنسيق والاشراف التقني.

■ في ضوء ما تحقق ووجود التحديات القائمة، كيف تنظرون الى المرحلة المقبلة وإلى الأثر المتوقع للمشروع؟

□ أرى أن المرحلة المقبلة يجب ان تركز على الانتقال نحو حل متكامل ومستدام لادارة بيانات الهجرة، مع توسيع مشاركة المؤسسات وآليات تبادل البيانات، وترسيخ آليات حوكمة البيانات وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين قواعد البيانات والانظمة الحكومية القائمة. كذلك تبرز أهمية تعزيز حماية البيانات وممارسات الادارة المسؤولة، تطوير القدرات التحليلية وآليات اعداد التقارير، وضمان قابلية النظام للتوسع والتكيف مع الاحتياجات المستقبلية. الغاية في النهاية، هي ان يشكل النظام اساسا ◄

◄ لادارة وطنية منسقة للهجرة، وان يوفر للمؤسسات المعنية ادوات أفضل لاتخاذ القرار المبني على الادلة.

■ ما هي الرسالة التي تودون توجيهها بشأن أهمية هذا المشروع ودور الأمن العام فيه؟

□ اعتقد أن أهمية المشروع تكمن في انه لا يقتصر على انشاء نظام تقني، بل يضع اساسا لتطوير طريقة اكثر تكاملا وتنظيما في ادارة بيانات الهجرة على المستوى الوطني. من موقع الأمن العام كجهة مستفيدة، نرى في المشروع فرصة لتعزيز القدرات وتحسين التنسيق والاستفادة بصورة أفضل من البيانات المتوافرة، ضمن اطار يحترم حماية البيانات والمعايير ذات الصلة.

مشروع إدارة بيانات الهجرة: تفعيل القدرات وتقوية المهارات

مشروع "النظام المركزي لادارة بيانات الهجرة للمؤسسات الوطنية في لبنان"، هو مبادرة تهدف إلى تطوير نظام مركزي لادارة بيانات الهجرة، معتمدا على حقوق الانسان. تدعم هذا المشروع، المؤسسات الوطنية عبر تحسين التنسيق بين الوكالات وتعزيز القدرات التقنية، كذلك صنع السياسات المبنية على الادلة وتحسين إدارة الهجرة في لبنان وفق المعايير الدولية، إلى جانب التنسيق المشترك وتحسين تبادل المعلومات والتعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية، وبناء القدرات وتقوية الجوانب التقنية والادارية للجهات الرسمية، وتوفير بيانات دقيقة تساعد في صياغة سياسات مستدامة للهجرة. كما تكمن اهميته في توفير منصة رقمية موحدة لجمع بيانات الهجرة وتحليلها ومعالجتها وفق المعايير الدولية وحقوق الانسان، مما يضع حدا لتشتت المعلومات بين الادارات الرسمية. إضافة إلى دمج المعلومات المتبادلة بين الوزارات والاجهزة الامنية والمؤسسات الوطنية المعنية، وضمان ادارة ملفات الهجرة والحدود بطريقة تراعي المعايير الانسانية والدولية. اما الجهات الاساسية المستفيدة منه، فهي المؤسسات الوطنية والوزارات والاجهزة الرسمية والامنية المعنية بضبط الحدود وادارة الهجرة.

كما يساهم المشروع في تطوير مهارات العسكريين والامنيين في لبنان عبر تعزيز القدرات التقنية، تحسين التنسيق المتبادل بين المؤسسات الوطنية، ودعم اتخاذ القرار المبني على الادلة وفق المعايير الدولية، إلى جانب التطوير التقني والرقمي وادارة البيانات الرقمية، والتدريب على تشغيل واختبار الانظمة المركزية الحديثة لادخال ومعالجة معلومات الهجرة بدقة، ورفع مستوى الوعي والمهارة في التعامل مع سرية المعلومات، والحفاظ على معايير حقوق الانسان في حفظ السجلات، اضافة الى صقل مهارات التواصل والتنسيق الميداني والاداري بين المؤسسات العسكرية والامنية المختلفة، كالجيش اللبناني والمديرية العامة للأمن العام.